Adab Al-Rafidain

https://radab.uomosul.edu.iq

Al-Jawhari's (died 400 AH) Choices in his Sahih on the structures of verbs from Al-Farra's (died 207 AH) morphological Ideas.

Muhammad Yahya Ali
M.A. Student / Department of Arabic Language / College of Arts / University of Mosul

Shiban Adeeb Ramadn
Asst. Prof./Department of Arabic Language / College of Arts / University of Mosul

Article Information

Article History:
Received June 14, 2024
Reviewer June 26 .2024
Accepted June 30, 2024
Available Online March 1 , 2025

Keywords:
Abstraction
Increase
Significance

Correspondence:
Muhammad Yahya Ali
mohammed.21arp169@student.uomosul.edu.iq

Abstract

I am not an innovator among the students who seek to uncover the secrets of the language, who are diligent in searching for what the pens have stopped at, and whose limits have been deferred, who are eager to find out the opinions of an ancient scientific school, the writings of whose scholars have disappeared and been lost among the ravages of wars, invasions, and the fall of states and kings And the kingdoms, a school that was a peer I am stubborn towards the unique school of Basra, full of its scholars and disciples, a school whose scholars' opinions were fragmented among books and works. Our study revealed the opinions of many of its great scholars, and a Kufic leader who was distinguished by his opposition to opinions, Al-Farra' (d. 207 AH), with everything that this name included and the school of Kufa. All language is in the edifices of dictionaries, and the folds of its green shelves; Our study was based on the dictionary (Al-Sihah Taj Al-Lughah and Sihah Al-Arabiya) by Al-Jawhari, who died around the year 400 AH, the pure source of the opinions of Arabic scholars, and the specificity of Al-Jawhari in his ability to select, employ, and cite Al-Farra''s morphological opinions from them, and place them in a context as required by the position, with all acumen and understanding. Knowledge and awareness, so the title of my subsequent research was labeled (The choices of Al-Jawhari (d. 400 AH) in his Sahih regarding the structures of verbs from the morphological opinions of Al-Farra (d. 207 AH), and I chose the structures of verbs; Because it is the structure most frequently mentioned in Al-Farra's morphological opinions.

DOI: 10.33899/radab.2024.150931.2183©Authors, 2023, College of Arts, University of Mosul.
This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

اختياراتُ الجوهريِّ (ت400هـ) في صِحَاحِهِ لأَبنيةِ الأَفعالِ مِن آراءِ الفرَّاءِ (ت207هـ) الصرفيَّةِ

محمد يحيى علي* **شيبان اديب رمضان****

المستخلص

لستُ بِدعًا من الطلبةِ الساعين إلى الكشفِ عن أَسرارِ اللغة، الدائبينَ في البحثِ عمَّا توقَّفتِ الأَقلامُ عندَ حدودِهِ، وأُجِّلَ القولُ فيه، المتشوِّقينَ في الوقوفِ على آراءِ مدرسةٍ علميَّةٍ عتيدةٍ، اندثرتْ مؤلَّفاتُ علمائِها، وضاعتْ بينَ رَحَى الحروبِ والغزواتِ وسقوطِ الدولِ والملوكِ والممالكِ، مدرسةٌ كانت ندًا عنيدًا لمدرسة البصرة الفذَّة العامرة بعلمائها ومريديها، مدرسةٌ تشظَّت آراء علمائها بين

* / طالب ماجستير / قسم اللغة العربية / كلية الاداب / جامعة الموصل
** استاذ مساعد/ قسم اللغة العربية / كلية الاداب / جامعة الموصل

الكُتب والمؤلَّفات؛ فجاءتْ دراستنا كاشفةً عن آراءِ جهبذٍ مِن جهابذتِها الكِبار، ورأسًا كوفيًا امتاز بمخالفته الآراء، الفرَّاء (ت207ه) بكل ماضمَّه هذا الاسم وحوته مدرسة الكوفة، عالمُ لغةٍ محيطٌ بلغةِ العربِ، ونحويٌّ بارزٌ، وصرفيٌّ راكِزٌ، ومُفسِّرٌ لغويٌّ ألمعيٌّ ناجزٌ ... ولمَّا كانت اللغةُ كلُّ اللغةِ في صروحِ المعاجمِ، وطيَّات رفوفها الخُضر؛ ارتكزت دراستنا على معجم (الصِّحاح تاج اللغة وصحاح العربيَّة) للجوهريّ المتوفى بحدود سنة (400هـ)، المعين الصافي لآراء علماء العربيَّة، وخصوصيَّة الجوهريّ في قدرته على الاختيار، والتوظيف، والاستشهاد لآراء الفرَّاء الصرفيَّة منها، ووضعها في مواطنَ كما يقتضيه المقام، بكل فطنة وإدراك ومعرفة ودراية، فكان عنوان بحثي المُستل موسومًا بـ(اختيارات الجوهريّ (ت400هـ) في صحاحه لأبنية الأفعال من آراء الفرَّاء (ت207هـ) الصرفيَّة)، وقد اخترت أبنية الأفعال؛ لأنَّها أكثر الأبنية ورودًا في آراء الفرَّاء الصرفيَّة .

الكلمات المفتاحية: التجرُّد، الزيادة، الدلالة.

توطئة:

تُعَدُّ الأفعال صنو الأسماء في العربيَّة وعند النحاة والصرفيين، والقسيم الثاني من أقسام الكلام؛ لذا نجدُ الصرفيَّين منكبين في دراستهم على الأفعال؛ بوصفها الأكثر تصريفًا وتغييرًا وعرضة للاشتقاق والإعلال من الأسماء، وللأفعال - حينئذٍ- أُصول وتفرعات يمكن بيانها بما يأتي:

- **الأفعال من حيث الأُصول قسمان: ثلاثيٌّ ورباعيٌّ:**

فالثلاثيُّ من حيث الصحَّة والاعتلال ينقسمُ إلى سبعة أقسام بصحيحه ومعتله، أمَّا الصحيحُ فهو الَّذي سلم من حروف العلَّة، وفيه: (السالمُ)، نحو: (ضَرَبَ)، و(المضاعفُ)، نحو: (عَدَّ)، والمهموزُ، نحو: (قَرَأَ)، وأمَّا المعتلُ ففيه: (المثالُ)، نحو: (وَعَدَ)، و(الأَجْوَفُ)، نحو: (قَوَلَ)، و(الناقصُ)، نحو: (سَعَى)، واللَّفيفُ، بشقيه: (المقرون)، نحو: (رَوَى)، والمفروق، نحو: (وَرَى).

ثمَّ ينقسمُ الثلاثيّ والرباعيّ من حيث التجرُّد والزيادة إلى مجرَّد ومزيد:

فأمَّا الفعل الثلاثيّ المُجرَّد من حيث الفعل الماضي فينقسم إلى ثلاثة أبواب على وفق حركة فاء فعلِهِ: (فَعَلَ)، نحو:(ضَرَبَ)، و(فَعِلَ)، نحو: (عَلِمَ)، و(فَعُلَ)، نحو: (ظَرُفَ).

وأمَّا الثلاثيّ من حيث الفعل المضارع فهو على ستة أبواب على وفق حركة فاء فعلِهِ: الباب الأوَّل: (فعَل- يفعُلُ), نحو: – (نَصَرَ– ينصُرُ)، والباب الثاني: (فَعَل– يَفعِلُ)، نَحو: (ضَرَبَ – يَضرِبُ)، والباب الثالث: (فعَلَ- يفعَلُ), نحو: (فَتَحَ – يَفتَحُ)، والباب الرابع: (فَعِلَ – يفعَلُ), نحو: (عَهِدَ – يَعهَدُ)، والباب الخامس: (فعُلَ – يفعُلَ), نحو: (بلُغَ – يبلُغُ)، (فعِل – يفعِلُ), نحو: (حسِبَ – يحسِبُ)[1].

وأمَّا الفعل الرباعيّ المُجرَّد فله وزن واحد: (فَعْلَلَ) ومضارعُهُ: (يُفَعْلِلُ)، نحو: (طَمَأَنَ) = (يُطَمْئِنُ) .

وثمة أوزان أُخرى للرباعيّ المُجرَّد، وصفها الصرفيَّون أنَّها ملحقة به، وهي:

- (فَوْعَلَ)، نحو: (جَوْرَبَ) و(فَعْوَلَ)، نحو: (دَهْوَرَ)، و(فَيْعَلَ)، نحو: (بَيْطَرَ)، (فَعْيَلَ)، نحو: (عَثْيَرَ)، و(فَعْلَى)، نحو: (سَلْقَى).

وأمَّا الثلاثيُّ المزيد فالمقصود به هو ما زيد فوق أحرفه الأَصلية حرف أَو أكثر، لعلَّة صرفيَّة موجبة, وينقسم -حينئذٍ-الى ثلاثة أقسام:

- مزيد بحرف واحد ويأتي على ثلاثة أنواع: (أَفْعَلَ)، نحو: (أَضْرَبَ)، و(فَعَّلَ)، نحو: (ضَرَّبَ)، وفَاعَلَ، نحو: (ضَارَبَ) .
- مزيد بحرفين: ويكون على خمسة أَنواع: (اِنْفَعَلَ)، نحو: (اِنْغَمَسَ)، و(اِفْتَعَلَ)، نحو: (اِجْتَهَدَ)، و(تَفَاعَلَ)، نحو: (تَنَافَسَ)، و(تَفَعَّلَ)، (تَجَنَّبَ)، و(اِفْعَلَّ)، نحو: (احْمَرَّ).
- مزيد بثلاثة أحرف, ويكون على أربعة أنواع: (اِسْتَفْعَلَ)، نحو: (اِسْتَخْرَجَ)، و(اِفْعَوْعَلَ)، نحو: (اِحْصَوْصَدَ)، وافْعَوَّلَ، نحو: (اِجْلَوَّذَ)، و(اِفْعَالَّ)، نحو: (اِصْفَارَّ) .

أَمَّا الرباعيّ المزيد: فالمقصود به ما زاد على حروفه الأَصليَّة الأَربعة زيادات أُخرى لدلالات ومعانٍ تخرجُ إليها، وهو على قسمين:

- مزيد بحرف واحد: (تَفَعْلَلَ)، نحو: (تَدَحْرَجَ).
- مزيد بحرفين: (اِفعَنْلَلَ)، نحو: (اِحْرَنْجَمَ)، و(افْعَلَلَّ)، نحو: (اِقشَعَرَّ)[2] .

وما يعنينا في هذا الفصل هو اختيارات الجوهريّ في صحاحه لأَبنية الأَفعال من آراء الفرَّاء الصرفيَّة، وهي -حينئذٍ- مبحثان:

- **المبحث الأَوَّل: أَبنية الأَفعال الثلاثيَّة والرباعيَّة المجرَّدة**
- **المبحث الثاني: أَبنية الأَفعال الثلاثيَّة المزيدة**

المبحث الأَوَّل

---

(1) ينظر: المنصف، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت 392ه)، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، وزارة المعارف العمومية، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده- مصر، ط1, 1373 هـ = 1954 م: 1/ 18 ، والممتع الكبير في التصريف، ابن عصفور الأشبيليّ (ت669ه)، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون- بيروت، ط1, 1416ه = 1996م: 94/1 .

(2) ينظر: الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الشهير بـ(سيبويه) (ت180هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون (ت1410ه=1990م)، مكتبة الخانجيّ- القاهرة, ط3, 1408هـ = 1988 م: 4/ 77 ، والمقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المُبرّد (ت285هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة (ت1404ه= 1984م)، لجنة إحياء التراث الإسلامي- القاهرة، (د. ط), 1415 هـ = 1994 م:136/1 ، والأُصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغداديّ (ت316ه)، تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط3، 1408ه = 1988م: 126/3.

أَبنية الأَفعال الثلاثيَّة المجرَّدة ورباعيّها

لا يخلو نصٌّ في العربيَّة من أَبنية الأَفعال الثلاثيَّة المُجرَّدة؛ لكثرة ورودها على الأَلسن بضبط عين فعلها في أَبوابها الصرفيَّة الستة، أَو اختلاف أُصولها، أَو تعدد معانيها؛ لاختلاف ضبط ميزانها الصرفيّ، وقد وردت اختيارات الجوهريّ لأَبنية الأَفعال الثلاثيَّة المجرَّدة ورباعيّها من آراء الفرَّاء في (12) اثني عشر بناءً، سنتناول (7) سبعة أَبنية منها بالتحليل الصرفيّ، مرتبة على حروف المعجم، وهي:

البناء الأَوَّل

(حَضَرَ = يَحْضُرُ/ حَضِرَ = يَحْضَرُ)= (فَعَلَ = يَفْعُلُ/ فَعِلَ = يَفْعَلُ)

صيغة (**يَفْعُلُ**) من صيغ الأَفعال الثلاثيَّة المُجردَّة في الصرف العربيّ، من الباب الأَوَّل: (فَعَلَ = يَفْعُلُ)، وقيل من الباب الرابع: (فَعِلَ = يَفْعَلُ) على خلاف بين الصرفيَّين، وقيل هو باب ملفَّق (متداخل) من بابين؛ ليكون (فَعِلَ = يَفْعُلُ)، وجاء البناء (**يَحْضُرُ**) مِمَّا اختاره الجوهريُّ في صحاحه من آراء الفرَّاء الصرفيَّة، قوله: "((حَضَرَ، حَضْرَةُ الرجلِ: قُربه وفِناؤه، والحَضْرُ: بلدٌ بإزاء مَسكَن[1]، ويقال: كَلَّمته بَحَضْرَةِ فلانٍ، وبِمَحْضَرٍ من فلان، أي بمشهدٍ منه ... وقد حَضَرَ الرجلُ حُضورًا، وأَحْضَرَهُ غيره، وحكى الفرَّاءُ حَضِرَ بالكسر: لغةٌ فيه، يُقال: حَضِرَتِ القاضيَ اليومَ امرأةٌ، قالَ: وأَنشدنا أبو ثروان العكليّ لجريرٍ على هذه اللغةِ:

ما مَن جفانا إذا حاجاتنا حَضِرَتْ كمَنْ لَنَا عِندَهُ التكريمُ واللَطَفُ[2]

قالَ: وكلُّهم يقولُ: يَحْضُرُ بالضم، ورجلٌ حَضِرٌ: لا يصلحُ للسفرِ))"[3]، و(**يَحْضُرُ**) مشتقٌ في اللغة من الجذر الثلاثيّ المُجرَّد (ح/**ض**/**ر**= **حَضَرَ**)، وأَصله يدلُّ على إيراد الشيء، وورود ومشاهدته[4]، والبناء (**يَحْضُرُ**) فعل مضارع ماضيه (**حَضَرَ**)، وقيل: (**حَضِرَ**) بمضارع أَصليّ البناء (**يَحْضَرُ**)، أَو ملفَّق (متداخل) من بابين (**يَحْضُرُ**)، والفتح أَشهر كما ذكر غير واحد من الصرفيَّين[5] على وفق عائدية جذره، وفصَّل في هذا المقال الثمانيني (ت442ه) بقوله: "((وقد قالوا: "نَعَمَ: ينعُمُ"، "نعِمَ: ينْعَمُ" ثمّ ركّبوا من مجموع اللغتين لغة ثالثة فقالوا: "نعِمَ ينعُمُ"، وقالوا: "فَضَلَ: يفْضُلُ" و"فَضِلَ: يفضَلُ" وركّبوا من اللغتين لغة ثالثة فقالوا: "فَضِلَ: يفضُلُ"، وقالوا: "حَضَرَ: يحضُرُ" و"حضِرَ: يحضَرُ" ركّبوا من مجموع اللغتين لغة ثالثة فقالوا: "حضِرَ: يحضُرُ"، وقالوا: "رَكَنَ: يركُنُ" و"رَكِنَ يركَنُ" ثمّ ركبوا من اللغتين لغة ثالثة فقالوا: "رَكِنَ يركُنُ"، وقالوا: "قَنَطَ: يقنِطُ" و"قنِطَ يقنَطُ" ثمّ ركّبوا من اللغتين لغة ثالثة فقالوا: "قنَطَ: يقنْطُ"))"[6].

والظاهر من عبارة الجوهريّ أَنَّه اختار رأْي الفرَّاء؛ ليدعم مذهب من جمع بين لغتين بالتلفيق (التداخل)؛ لينتج بابًا جديدًا ملفقًا على غير المشهور من كلام العرب، على الرغم من وروده كما ذكر الفرّاء، وكره ذلك ابن يعيش في المفصَّل بقوله: "((لم يأت عنهم "فَعِلَ"، "يَفْعُلُ" بكسر العين في الماضي، وضمها في المستقبل إِلَّا أَحرف يسيرة، لا اعتداد بها لقلتها وندرتها... وقد منع من ذلك أَبو زيد، وأبو الحسن، وقد جاء عن غير سيبويه "حضر"، "يحضر" وقالوا في المعتل: "مت" "تموت"، و"دمت" "تدوم، وذلك كله من لغات تداخلت))"[7].

والجوهريّ في اختياره لرأي الفرَّاء يعلِّل أَحقيَّة الباب الملفَّق الجديد المتولَّد من بابينِ – كما ذكرنا-، ويستحسنه؛ لذا دعمه برأي الفرَّاء الذي هو حجَّة في اللغة، ورأس في المدرسة الكوفيَّة.

البناء الثاني

(جَلَحَ = يَجْلَحُ/ جَلْمَحَ= يُجَلْمِحُ)= (فَعَلَ = يَفْعَلُ/ فَعْلَلَ= يُفَعْلِلُ)

البناء (جَلَحَ) وصيغته الصرفيَّة (فَعَلَ) من الفعل الثلاثيّ المجرَّد، أَمَّا البناء (جَلْمَحَ) فهو من المجرَّد الرباعيّ (فَعْلَلَ)، وقد ورد البناءان في اختيارات الجوهريّ لآراء الفرَّاء الصرفيَّة؛ إذ قال:"((جَلَحَ المالُ الشَجَرَ يَجْلَحُهُ بالفتح، جَلْحًا ... الفرَّاء: جَلْمَحَ

---

(1) ذكر ياقوت الحمويّ في معجم البلدان: 267/2 – 268 "((والحَضَر: اسم مدينة بإزاء تكريت في البرّيّة بينها وبين الموصل والفرات، وهي مبنية بالحجارة المهندمة بيوتها وسقوفها وأبوابها))"، ولم يشر إلى الحَضْر بفتح الحاء وسكون الضاد.

(2) البيت من البسيط، لجرير، ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، تحقيق: نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، القاهرة – مصر، ط3، (د.ت) /34، ينظر: المفضليات، المفضل بن محمد بن يعلى بن سالم الضبي (ت نحو 168هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف – القاهرة، ط6، (د.ت)/397، والمخصَّص، أبو الحسن علي بن إسماعيل النحويّ اللغويّ الأندلسيّ الشهير بـ(ابن سيده) (ت458ه)، تحقيق : خليل إبراهم جفال، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط1، 1417هـ = 1996م: 265/3، والمعجم المفصل في شواهد العربية، الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية- بيروت، ط1، 1417 ه = 1996 م: 107/1 ، 226/7 .

(3) الصِّحَاح- تاج اللغة وصحاح العربية: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهريّ الفارابيّ (ت حدود 400 ه)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار (ت 1411ه= 1991م)، دار العلم للملايين – بيروت، ط4, 1410 هـ = 1990 م: 632/2 - 633 .

(4) ينظر: مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر- بيروت، (د. ط)، 1399 هـ = 1979 م: 75/2 .

(5) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذيّ النحويّ (ت 686 هـ)، من عمل: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس- بنغازي, ط2, 1416ه = 1996 م / 136.

(6) شرح التصريف، عمر بن ثابت الثمانينيّ (ت 442ه)، تحقيق: الدكتور إبراهيم بن سليمان البعيميّ، مكتبة الرشد- الرياض، ط1، 1419ه = 1999م / 431.

(7) شرح المفصَّل، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت 643 هـ)، قدَّم له ووضع حواشيه وفهارسه: الدكتور إميل بديع يعقوب, دار الكتب العلمية - بيروت, ط1, 1422هـ = 2001م: 429/4 – 430

رأسَهُ، أَي: حَلَقَهُ، والميمُ زائدةٌ))"[1]، أَمَّا (جَلْمَحَ) في اللغة فهو مشتق من الجذر (ج/ل/ح)؛ إذ ورد في المقاييس أَنَّه:"((أَصْلٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ التَّجَرُّدُ وَانْكِشَافُ الشَّيْءِ عَنِ الشَّيْءِ، فَالْجَلَحُ ذَهَابُ شَعْرِ مُقَدَّمِ الرَّأْسِ))[2]، وهذا يُبرِّر نعت الفرَّاء للميم في هذا البناء (جَلْمَحَ) بأَنَّها زائدة، وقد أُوِّل قوله تأويلين، التأويل الأَوَّل: إنَّ الزيادة المقصودة ليست زيادة حقيقيَّة، بل صارت الميم المزيدة في الاستعمال من صلب جذر الكلمة الجديدة المنحوتة من جذرين ووزنها حينئذٍ (جَلْمَحَ/فَعْلَلَ)، فلو حُذِفَت لأَدَّت المعنى ذاته الذي يؤدِّيه المجرَّد منها (جَلَحَ/فَعَلَ) فكلاهما يعطي معنى: حلق مقدِّمة الرأس[3]، وهذا التوجيه مبني على فكرة طرحها ابن فارس في مقاييسه؛ إذ قال:"((اعلم أَنَّ للرباعيّ والخماسيّ مذهبًا في القياس، يستنبطه النظر الدقيق، وذلك أَنَّ أَكثر ما تراه منه منحوتًا، ومعنى النحت أَنَّ تؤخذ كلمتان وتنحت منهما كلمة تكون آخذة منهما جميعا بحظ))"[4]، فابن فارس يلغي باب الملحق بالرباعي ويراه منحوتًا من بابين، فـ(جَلْمَحَ) –على وفق مايراه-منحوتة من جذرين: (جَلَحَ) و(مَلَطَ)؛ فكلا الجذرين يدل على التجرُّد والانكشاف، والتسوية، أَمَّا التأويل الآخر: فمن الصرفيَّين من أَخذ مفهوم الزيادة في قول الفرَّاء أَساسًا، وساقه بمعناه الحقيقي، وعدَّ الميم زائدة؛ لأَنَّها من حروف الزيادة فضلًا عن ذلك يمكن إلحاقها بالرباعيّ فتكون من الملحق بالرباعيّ فيكون وزن الكلمة: **(جَلْمَحَ/فَعْمَلَ)**[5]، والأَوَّل أَرجح والله أَعلم بالصواب.

وقصد الجوهريّ في اختياره رأي الفرَّاء الصرفيّ إشارة منه إلى تطابق المعنى أَحيانًا في مباني الأَفعال المجرَّدة الثلاثيَّة منها والرباعيَّة في أَحوال منها هذه؛ إذ يعاورن في المعنى ذاته ثلاثيُّه ورباعيُّه، وقد يكون اختياره لعلَّة اختلاف أَصالة حرف الميم المزيد في البناء (جَلْمَحَ).

البناء الثالث

(خَثَرَ= يَخْثُرُ /خَثُرَ= يَخْثُرُ) = (فَعَلَ = يَفْعُلُ / فَعُلَ = يَفْعُلُ)

صيغة (فَعَلَ- يفْعُلُ) من صيغ الأَفعال الثلاثيَّة المُجردة من الباب الأَوَّل، فتحُ ضمٍ، أَمَّا صيغة (فَعُلَ- يفْعُلُ) الثلاثيّ المُجرَّد بضمتين فقد اختصَّ بالفعل اللازم من الباب الخامس، وقد استدلَّ الجوهري برأي الفرّاء صرفيًا على مجيء (خَثُرَ) من الباب الخامس على قلَّة[6]، بقوله: "(خَثُرَ- خثارةُ الشيءِ: بقيتُهُ، يُقال: خثَرَ اللبَنُ بالفتح يَخْثُرُ، قالَ الفرّاء: خَثُر بالضم لغةٌ فيه قليلةٌ))"[7]، وأَصَّل ابن فارس الجذر لغةً بقوله:"(((خَثَرَ) الْخَاءُ وَالثَّاءُ وَالرَّاءُ أَصْلٌ يَدُلُّ عَلَى غِلَظٍ فِي الشَّيْءِ مَعَ اسْتِرْخَاءٍ، يُقَالُ: خَثَرَ اللَّبَنُ، وَهُوَ خَاثِرٌ، وَحَكَى بَعْضُهُمْ: خَثَرَ فُلَانٌ فِي الْحَيِّ، إِذَا أَقَامَ فَلَمْ يَكَدْ يَبْرَحُ، وَلَيْسَ هَذَا بِشَيْءٍ))"[8].

وللفعل ثلاث لغات: بفتح العين، وضمِّها لغة ذكرها الفرَّاء، وكسرها لغة ذكرها الكسائيّ (خَـثُـــــرَ)، وقد أَشار ابن السُكِّيت إلى ذلك بقوله: "((وقد خَثَر اللبن يَخْثُرُ, قال الفراء: وخَثُر قليلة في كلامهم, قال: وسمع الكسائي خَثِر))"[9]، ثم ذكر الفيوميّ تفصيل ذلك بقوله:"((خَثَرَ: اللبنُ وغيره "يَخْثُرُ" من باب قتل "خُثُورَةً" بمعنى ثَخُنَ، واشتدّ فهو "خَاثِرٌ" و"خَثِرَ" "خَثَرًا" من باب تَعِبَ، و"خَثُرَ" "يَخْثُرُ" من باب قَرُبَ لغتان فيه، ويُعدَّى بالهمزة والتضعيف فيقال "أَخْثَرْتُهُ" و"خَثَّرْتُهُ"))"[10].

والناظر بعين تأمُّل يجد اطِّراد مجيء (خَثُرَ) من الباب الخامس على الرغم من نعت الفرّاء له بالقليلِ، وهنا تكمن براعة توظيف الجوهريّ في اختياراته الصرفيَّة لآراء الفرَّاء فهو ينقل ما أَجمعت عليه المدارس اللغويَّة في القرن الثاني والثالث ويطرحها؛ ليجد الباحث ماينا سب عقيدته اللغويَّة وقناعته في اختيار الرأي الراجح.

البناء الرابع

(خَسَسَ= يَخْسَسُ/ خَسِسَ= يَخْسَسُ)(فَعَلَ= يَفْعَلُ / فَعِلَ = يَفْعَلُ)

صيغة (فَعَلَ= يَفْعُلُ، خَسَسَ= يَخْسُسُ) من صيغ الأَفعال الثلاثيَّة المُجرَّدة من الباب الأَوَّل (فتح ضمّ)، وقيل من الباب الرابع: (فَعِلَ= يَفْعَلُ، خَسِسَ= يَخْسَسُ)، وقد اختار الجوهري رأي الفرّاء الصرفيّ؛ ليدعم الأَصل والقياس فيه، أَي: باب فتح ضم، ويطرح فرضية الباب الآخر الذي يحتمله الفعل، أَمَّا الجذر (خ/س/س) في اللغة فله "((أَصْلَانِ: أَحَدُهُمَا حَقَارَةُ الشَّيْءِ، وَالْآخَرُ تَدَاوُلُ الشَّيْءِ،

---

(1) الصحاح: 1/358 – 359 .
(2) مقاييس اللغة: 1/ 470- 471 .
(3) ينظر: الأَفعال، أَبو القاسم علي بن جعفر السعديّ الشهير بـ(ابن القطَّاع) (ت515ه)، عالم الكتب – بيروت، ط1، 1403ه = 1983م: 2/313 .
.
(4) ينظر: مقاييس اللغة: 1/328- 329 .
(5) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الأستراباذي، ركن الدين (ت 715هـ)، تحقيق: عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، لبنان، ط1، 1425ه= 2004م : 1/234 .
(6) ينظر: إصلاح المنطق، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق بن السِّكِّيت الدروقيّ الأهوازيّ الشهير بـ(ابن السِّكِّيت) (ت 244ه)، شرح وتحقيق: أَحمد أَحمد محمد شاكر، عبد السلام هارون، دار المعارف – مصر ، (د. ط)، (د. ت)/ 154 .
(7) الصِّحاح : 2/ 642 .
(8) مقاييس اللغة:2/ 346 .
(9) إصلاح المنطق/ 154 .
(10) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي: أحمد بن محمد بن علي الفيوميّ (ت770 ه)، المكتبة العلمية – بيروت, (د . ط)، (د . ت)/ 88 .

فَالْأَوَّلُ: الْخَسِيسُ: الْحَقِيرُ; يُقَالُ خَسَّ الرَّجُلُ نَفْسَهُ وَأَخَسَّ، إِذَا أَتَى بِفِعْلٍ خَسِيسٍ ... وَالْأَصْلُ الثَّانِي قَوْلُ الْعَرَبِ: تَخَاسَّ الْقَوْمُ الْأَمْرَ، إِذَا تَدَاوَلُوهُ وَتَسَابَقُوهُ، أَيُّهُمْ يَأْخُذُهُ))"[1] .

قالَ الجوهريّ:"((خَسَسَ: الخسيسُ الدنئُ، قالَ ابن السكّيت: يُقالُ: أَخْسَسْتُ إخْساسًا، إذا فعلتَ فعلًا خَسيسًا، وخَسِسْتَ بعدي بالكسر خِسَّةً وخَساسَةً، إذا كان في نفسه خسيسًا، عن الفرّاء، وخَسَّ نصيبَه يَخُسُّهُ بالضم، إذا جعلَهُ خَسيسًا))"[2]، الملاحظ من هذا الاختيار دقَّة الجوهريّ في توجيهه للبابين الصرفيّين[3] اللذين يدوران حول بناء الفعل (خسَّ) الصحيح المضاعف، فمن قال إنَّه من الباب الأَوَّل فعلى فعلى تعديته بمعنى: الجعل والتصيير؛ لذا مثَّل الجوهريّ قوله: (خسَّ نصيبَهُ يخسُّهُ) من الباب الأَوَّل، بمعنى: جعله أَو صيَّره خسيسًا، ومن قال إنَّه من الباب الرابع فعلى اللزوم بمعنى: تمثَّل وتشرَّب الفعل ومعناه به؛ لذا مثَّل الجوهريّ قوله: (خَسِسْتَ خِسَّةً وخَسَاسَةً) من الباب الرابع، بمعنى: تمثَّلت الخِسَّة به وتشرَّبت به، حتى صارت صفة لازمة له[4] .

البناء الخامس

(رَجَنَ = يَرْجُنُ/ رَجِنَ= يَرْجَنُ)(فَعَلَ = يَفْعُلُ/ فَعِلَ = يَفْعَلُ)

صيغة (فَعَلَ= يَفْعُلُ، رَجَنَ= يَرْجُنُ) من صيغ الأَفعال الثلاثيَّة المُجرَّدة من الباب الأَوَّل (فتح ضمّ)، وقيل من الباب الرابع: (فَعِلَ= يَفْعَلُ، رَجِنَ= يَرْجَنُ)، أَمَّا الجذر (ر/ج/ن) في اللغة فله"((أَصْلَانِ: أَحَدُهُمَا الْمُقَامُ، وَالْآخَرُ الِاخْتِلَاطُ، فَالْأَوَّلُ قَوْلُهُمْ: رَجَنَ بِالْمَكَانِ رُجُونًا: أَقَامَ. وَالرَّاجِنُ: الْآلِفُ مِنَ الطَّيْرِ وَغَيْرِهِ، وَالثَّانِي قَوْلُهُمُ ارْتَجَنَ أَمْرُهُمْ: اخْتَلَطَ، وَهُوَ مِنْ قَوْلِهِمُ ارْتَجَنَتِ الزُّبْدَةُ، إِذَا فَسَدَتْ فِي الْمَخْضِ))"[5]، وقد اختار الجوهريُّ رأي الفرّاء الصرفيّ؛ ليعطي أَمثلة تعدد الأَبواب الصرفيَّة في الفعل الواحد، وتقلُّبه بين بابين صرفيَّين أَو تلفيقة باب من بابيين صرفيَّين؛ إذ قالَ الجوهريُّ: "((رَجَنَ: رَجَنَ بالمكانِ يَرْجُنُ رُجونًا: أَقام به، والراجِنُ: الآلِفُ، مثل الداجِنِ، قالَ الفرّاء: رَجَنَتِ الإبل ورَجِنَتْ أَيضًا بالكسر، وهي راجِنَةٌ، وقد رَجَّنتُها أَنا وأَرْجَنْتُها، إذا حبستَها لتعلفَها ولم تسرّحْها، ورَجَنَ فلانٌ دابّتَه رَجْنًا: حبَسها وأَساءَ علَفَها حتّى تُهزَل، ورَجَنَتْ هي بنفسها رُجُونًا، يتعدّى ولا يتعدّى، فهي شاة راجن))"[6].

نلحظ من الأَمثلة التي ساقها الجوهريُّ واختارها معززة اختياره رأي الفرَّاء الصرفيّ، فالفعل (رَجَـنَ) متذبذب بين التعدي واللزوم؛ وهذا مردُّه للباب الصرفيّ الذي يوسم بالتعديّ على الغالب كالباب الأَوَّل، أَو الموسوم باللزوم كالباب الرابع، وفي هذا الرأي الذي اختاره الجوهريّ للفرَّاء تأكيد مجيء التعديّ واللزوم من باب واحد كالباب الأَوَّل، وما ساقه الفرَّاء من أَمثلة دلَّت على ذلك، فالمثال الأَوَّل: (رَجَنَ فلانٌ دابَّتَهُ رجْنًا) من الباب الأَوَّل: (فتح ضمّ) جاء الفعل متعديًا، والمثال الآخر: (رَجَنَتْ) من الباب الأَوَّل أَيضًا: (فتح ضمّ) لكنَّ الفعل جاء لازمًا، من غير تغيير الباب الموسوم باللزوم[7] .

البناء السادس

(صَلَحَ/صَلُحَ= يَصْلَحُ، يَصْلُحُ/يَصْلُحُ)= (فَعَلَ/فَعُلَ= يَفْعَلُ، يَفْعُلُ/يَفْعُلُ)

صيغة (**فَعَلَ/فَعُلَ= يَفْعَلُ، يَفْعُلُ/يَفْعُلُ**) من صيغ الأَفعال الثلاثيَّة المُجرَّدة، ويأتي من ثلاثة أَبواب: الباب الأَوَّل: (**فتحُ ضمٍّ**)، والباب الثالث: (**فتحتان**)، والباب الخامس: (**ضمَّتان**) أَمَّا الجذر (**ص/ل/ح**) في اللغة فله"((أَصل واحد يدل على خلاف الفساد، يقال: صلح الشيء يصلح صلاحا. ويقال: صلح بفتح اللام))"[8]، وقد وردت البِنَى في اختيارات الجوهريّ لآراء الفرَّاء الصرفيَّة؛ إذ قال:"((الصَلاحُ: ضدّ الفساد، تقول: صَلَحَ الشيء يَصْلُحُ صلوحًا، مثلك دَخَلَ يَدْخُلُ دخولًا، قال الفرَّاء: وحكى أَصحابُنا صَلُح أَيضًا بالضم، وهذا الشيء يصلُح لك، أَي: هو من بابتك))"[9].

والناظر بإنعام إلى هذه البِنى يجد تعدد الأَبواب الصرفيَّة للجذر الواحد وهذا مطَّرد في العربيَّة؛ إذ يشترك فيه غير جذر واحد من جذورها، فقد نقل ابن السكيّت قوله:"((يقال: طَهَرت المرأة تَطْهَرُ, وطهُرَت لغة, وقد صَلَح الشيء يَصْلُحُ صَلَاحًا, قال الفراء: وحكى أصحابنا: صُلَح, وقد شَحَب لونه يَشْحَبُ شُحُوبًا, قال الفراء: وشَحُب لغة, وقد سَهَم وجهه يَسْهُمُ سُهُومًا, قال الفراء: وسَهُم لغة, وقد خَثَر اللبن يَخْثُرُ, قال الفراء: وخَثُر قليلة في كلامهم, قال: وسمع الكسائي خَثِر))"[10].

وكره بعض الكوفيين ضمّ ماضي (صَلُحَ) وأَنَّه لا يأتي من الباب الخامس (صَلُحَ يَصْلُح)، وعَدَّوه لحنًا من لحن العامَّة، قال ابن درستويه (ت347ه) في تبيان هذه القضية شرحًا لما ذكره ثعلب (ت291ه) قوله:"((وأما قوله: فسد يفسد، فهو ضد صلح يصلح، بفتح الماضي وضم المستقبل، والفاعل منهما: فاسد وصالح، ومصدرهما: الفساد والصلاح. وإنما ذكره؛ لأنَّ العامة تقول: فسُد بضم الماضي أَيضًا، وهو لحن وخطأ، وكذلك يقولون: صَلُحَ بضم اللام، ولو كان ذلك صوابًا، لجاء اسم الفاعل منهما على

(1) مقاييس اللغة: 151/3 .
(2) الصحاح: 3/ 922.
(3) ينظر: المصباح المنير : 1/ 169 .
(4) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش : 4/ 428 .
(5) مقاييس اللغة: 494/2 .
(6) الصحاح: 2121/5 .
(7) ينظر: الأفعال: 12/3 .
(8) مقاييس اللغة: 303/3 .
(9) الصِّحاح: 383/1 .
(10) إصلاح المنطق/154 .

فعيل، مثل: فَسِيْد، وصَلِيْح، مثل: ظرِيْفٌ وكَرِيْمٌ، ولم يقل: صَالِحٌ وفَاسِدٌ))"[1]، ويورد ابن سيده (ت458ه) نصًا عن ابن الأعرابي الأعرابي (ت231ه) فيه مجيء اسم الفاعل من الفعل (صَلُحَ) بضم اللام قوله:"((الصَّلاحُ ضد الطلاح. صَلَحَ يَصْلَحُ ويَصْلُحُ صلاحا وصُلُوحا فَهُوَ صالحٌ وصليحٌ، الْأَخِيرَة عَن ابْن الْأَعرَابِي))"[2]،

ومذهب سيبويه والبصريّين يوافق مذهب ثعلب من الكوفيين ويخالف مذهب الفرَّاء وابن الأعرابيّ فيما نقلوه عن بعض أَصحابهم، فالبصريون يذهبون إلى فتح عين الفعل (صَلَحَ) في الماضي وضمّه في المضارع ويسوقونه إلى الباب الأَوَّل، قال سيبويه (ت180ه):"((وقالوا: صَلَحَ يَصْلُحُ، وقالوا: فَرَغَ يَفْرُغُ، وصَبَغَ يَصْبُغُ، ومَضَغَ يَمْضُغُ، كما قالوا: قَعَدَ يَقْعُدُ، وقالوا: نَفَخَ يَنْفُخُ، وطَبَخَ يَطْبُخُ، ومَرَخَ يَمْرُخُ، والأَصل في هذين الحرفين أَجدر أَن يكون، يعني الخاء والغين؛ لأَنَّهما أَشدُّ الستة ارتفاعًا))"[3].

ولم يثبت الجوهريّ فيما ذكره في صحاحه اللغة المشهورة للجذر (ص/ل/ح)؛ لأَنَّها على القياس وهي باب (**فتحتان**) الباب الثالث[4]، والناظر بعين تأمُّل يجد تقلبات هذا الجذر بين الأَبواب الصرفيَّة متعلّق بدلالة كل باب منها؛ لذا ساقه الجوهريُّ واختاره واختاره من بين آراء الفرَّاء الكثيرة في الصرف؛ لعلمه الثاقب أَنَّ ثمة خلافاً عميقاً في تأرجح الجذر (**ص/ل/ح**) بين أَبواب الصرف، وهنا نقول: إذا حسبنا الجذر (**ص/ل/ح**) على الباب الأَوَّل (**فتح ضمّ**) سيكون الفعل متعديًا بحرف جرّ، نحو قولنا: (صَلَحَ يَصْلُحُ زيدٌ في عملِهِ)، وإذا حسبنا الجذر (**ص/ل/ح**) على الباب الثالث (**فتحتان**) فسيكون الفعل متعديًا أَيضًا بحرف جرٍّ، نحو قولنا: (صَلَحَ يَصْلَحُ زيدٌ في عملِهِ)، أَو لازمًا دون تعدية، نحو قولنا: (صَلَحَ يَصْلَحُ القفلُ)، في حين لو حسبنا الجذر (**ص/ل/ح**) على الباب الخامس (ضمَّتان) فسيكون الفعل لازمًا لايقبل التعدية، نحو قولنا: (صَلُحَ يَصْلُحُ زيدٌ)، أَي: صارت صفته اللازمة له واللصيقة به الصلاح.

البناء السابع

(عَصَبَ/عَصِبَ= تَعْصُبُ/تَعْصَبُ)= (فَعَلَ/فَعِلَ= يَفْعُلُ/يَفْعَلُ)

صيغة (**فَعَلَ/فَعِلَ= يَفْعُلُ/يَفْعَلُ**) من صيغ الأَفعال الثلاثيَّة المُجرَّدة، ويأتي من بابين: الأَوَّل: (**فتحُ ضمٍّ**)، ومن الباب الرابع: (**كسر فتحٍ**)، أَمَّا الجذر (ع/ص/ب) في اللغة فله"((أصل صحيح واحد يدل على ربط شيء بشيء، مستطيلًا أَو مستديرًا، ثُمَّ يُفرَّع ذلك فروعًا، وكلُّه راجع إلى قياس واحد))"[5]، وقد ورد البناءان في اختيارات الجوهريّ لآراء الفرَّاء الصرفيَّة؛ إذ قال:"((وعَصَبَ القومُ بفلانٍ، أَي: استكفُّوا حولَهُ، وعَصَبَتِ الإبلُ بالماءِ، إذا دارتْ بِهِ، وقالَ الفرَّاء: عَصَبَتِ الإبلُ وعَصِبتْ بالكسرِ))"[6].

إنَّ الناظر لقول الفرَّاء وتركيز الجوهريّ على اختياره يأتي؛ لبيان تقلُّبات الفعل بين التعديّ واللزوم تبعًا للباب الصرفيّ الذي أُشتقّ منه، فلو حملنا البناء (عَصَبَ) على الباب الأَوَّل: (فَعَلَ يَفْعُل= عَصَبَ يَعْصُبُ) سنجد أَنَّ الفعل يتعدَّى بحرف جرٍّ كما ورد في قول الجوهري قبل ذكره رأي الفرَّاء، قوله: (عَصَبَتِ الإبلُ بالماء) فقد عدَّى الفعل (عَصَبَ) بحرف الجر الباء، وهذا القياس مقيس عليه مطَّرد في كتب اللغة[7]، ونقل ابن السكِّيت تعديته بنفسه بقوله:"((والعَصْبُ: مصدر عصب الريق بفيه, يعصب عَصْبًا، إذا يبس, وقد عَصَبَ فاهُ الريقُ))"[8]، أَمَّا لو حملنا البناء (عَصِبَ) على الباب الرابع: (فَعِلَ يَفْعَلُ = عَصِبَ يَعْصَبُ) فسنجد الفعل لازمًا يتعدَّى بحرف الجرّ ولا يتعدَّى بنفسه .

مسرد بأبنية الأفعال الثلاثيَّة المجرَّدة	
ت	**البناء الصرفيّ**
1.	**حَضَرَ = يَحْضُرُ/ حَضِرَ = يَحْضَرُ**
2.	**حَمَمَ = يَحْمُمُ**
3.	**خَثَرَ = يَخْثُرُ / خَثَرَ = يَخْثُرُ**
4.	**خَسَسَ = يَخْسَسُ / خَسِسَ = يَخْسَسُ**
5.	**رَجَنَ = يَرْجُنُ / رَجِنَ = يَرْجَنُ**
6.	**رَدِنَ = يَرْدَنُ**

(1) تصحيح الفصيح وشرحه، أَبُو محمد، عبد الله بن جعفر بن محمد بن دُرُسْتَوَيْه ابن المرزبان (ت347هـ)، تحقيق: محمد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – القاهرة، (د.ط)، 1419ه = 1998م /41 - 42 .

(2) المحكم والمحيط الأَعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت: 458هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1/ 1421ه = 2000م: 152/3 .

(3) تصحيح الفصيح وشرحه/41 - 42 .

(4) ينظر: تاج العروس من جواهر القاموس: محمد بن محمد بن محمد بن عبد الرزاق مرتضى الحسينيّ الزبيديّ (ت1205 هـ)، تحقيق: عبد الستار أَحمد أَحمد فرَّاج، التراث العربي- الكويت، ط1، 1385ه = 1965م: 548/6 .

(5) مقاييس اللغة: 336/4 .

(6) الصِّحاح: 183/1 .

(7) ينظر: النوادر في اللغة، أبو زيد الأنصاري (ت 215ه)، تحقيق: محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق – بيروت، ط1، 1401ه = 1981م/184 .

.

(8) إصلاح المنطق/36 .

مسرد بأبنية الأفعال الثلاثيَّة المجرَّدة	
ت	البناء الصرفيّ
.7	شَحَبَ = يَشْحُبُ/ شَحُبَ = يَشْحُبُ
.8	شَدَدَ = يَشُدُّ/ شَدَدَ = يَشِدُّ
.9	صَلَحَ = يَصْلَحُ/صَلُحَ = يَصْلُحُ
.10	عَجِفَ = يَعجَفُ / عَجُفَ= يَعْجُفُ
.11	عَصَبَ = يَعْصُبُ/ عَصِبَ = يَعْصَبُ
.12	غَيَرَ = يَغِيْرُ / غَوَرَ = يَغْوِرُ
.13	مَغَدَ = يَمْغَدُ

مسرد بأبنية الأفعال الرباعيَّة المجرَّدة	
ت	البناء الصرفيّ
.1	جَلَحَ = جَلْمَحَ
.2	جَلَطَ = جَلْمَطَ
.3	صَلَعَ = صَلْمَعَ

المبحث الثاني

أَبنية الأَفعال الثلاثيَّة المزيدة

لاتقف أَبنية الأَفعال الثلاثيَّة عند باب المُجرَّد فحسب بل تنطلق للمزيد فيه، والزيادة - حينئذٍ- ثلاثة أَضرب: مزيد بحرف واحد، ومزيد بحرفين، ومزيد بثلاثة أَحرف، وترد في العربيَّة بكثرة استعمال، وقد وردت في معجمنا بما اختاره الجوهريّ في صحاحه من آراء الفرَّاء الصرفيَّة في (27) سبعة وعشرين موضعًا، سنتناول (7) سبعة مواضع منها بالتحليل الصرفيّ، وهي:

البناء الأَوَّل

(بَتَتَ= يَبْتُتُ ويَبْتِتُ / أبْتَتَ = يُبْتِتُ)= (فَعَلَ= يَفْعُلُ ويَفْعِلُ/ أفْعَلَ= يُفْعِلُ)

صيغة: (فَعَلَ= يَفْعُلُ ويَفْعِلُ/ أفْعَلَ= يُفْعِلُ)، من صيغ الفعل الثلاثي المزيد بحرف، وهي الهمزة في أَوَّله، أَمَّا الفعل بتجريده فيكون من بابين: الباب الأَوَّل والباب الثاني (فَعَلَ= يَفْعُلُ ، ويَفْعِلُ)، أَمَّا الفعل المضاعف (بتَّ) لغة فله"((وَجْهَانِ وَأَصْلَانِ: أَحَدُهُمَا الْقَطْعُ، وَالْآخَرُ ضَرْبٌ مِنَ اللِّبَاسِ. فَأَمَّا الْأَوَّلُ فَقَالُوا: الْبَتُّ الْقَطْعُ الْمُسْتَأْصِلُ، يُقَالُ: بَتَتُّ الْحَبْلَ وَأَبْتَتُّ))"[1].

أَمَّا اختيار الجوهري لرأي الفراء الصرفيّ في بيان هذا الجذر المضاعف (بتَّ) فورد بقوله:"((البتُّ: القطع، تقول بَتَّه يَبُتُّه ويَبِتُّه: وَهَذَا شَاذٌّ؛ لأَنَّ بَابَ المُضاعف، إذا كانَ يَفْعِل مِنْهُ مَكْسُورًا، لَا يجيءُ متعدّيًا إِلَّا أَحرفُ مَعْدُودَةٌ، وَهِيَ بَتَّه يَبُتُّه وَيَبِتُّه، وعَلَّه فِي الشُّرب يَعُلُّه ويَعِلُّه، ونَمَّ الحديثَ يَنُمُّه ويَنِمُّه، وشَدَّه يَشُدُّه ويَشِدُّه، وحَبَّه يَحبُّه؛ وَهَذِهِ وحدَها عَلَى لغةٍ واحدةٍ، وإنما سَهَّلَ تَعَدِّيَ هَذِهِ الأَحْرُف إِلى الْمَفْعُولِ اشتراكُ الضَّمِّ وَالْكَسْرِ فِيهِنَّ؛ وبَتَّته تَبْتِيتًا: شُدِّدَ لِلْمُبَالَغَةِ، وبَتَّ هُوَ يَبِتُّ ويَبُتُّ بَتًّا وأَبَتَّ، وَقَوْلُهُمْ: تَصَدَّقَ فلانٌ صَدَقَةً بَتاتًا وبَتَّةً بَتْلَةً إذا قَطَعَها المُتَصَدِّقُ بِهَا مِنْ مَالِهِ، فَهِيَ بَائِنَةٌ مِنْ صَاحِبِهَا، قَدِ انْقَطَعَتْ مِنْهُ؛ قال الأَصمعي: سكرانُ مَا يَبُتُّ أَي مَا يَقْطَعُ أَمْرًا؛ وَكَانَ يُنْكِرُ يُبِتُّ؛ وَقَالَ الفراءُ: هُمَا لُغَتَانِ، يُقَالُ بَتَتُّ عَلَيْهِ القضاءَ، وأَبْتَتُّه عَلَيْهِ أَي قَطَعْتُه))[2] ".

والظاهر من اختيار الجوهري لرأي الفراء الصرفي في هذا الموضع ورد؛ لبيان تعدد اللغات، واتفاق المعنى؛ لأَنَّ الصيغتين (فَعَلَ= يَفْعُلُ ويَفْعِلُ/أفْعَلَ= يُفْعِلُ) عنده بمعنى واحد، كما يجيز الفرَّاء فتح ياء المضارعة كما أَورد تفصيل ذلك أَبو أَحمد العسكري (ت382ه)" بقوله:((وأَجاز الفراءُ بَتَّ وأَبتَّ قالَ هما لُغَتَانِ، وَغَيره يخْتَار فِي الْمُتَعَدِّي أَبتَّ فعلى هَذَا يجب أَن يكون يُبِتُّ مضموم الياءِ وعَلى مَذْهَب الفراءِ يجوز بِفَتْح الياءِ))"[3]، ولم يقف الخلاف عند هذا الحد بل جاوزه إلى الباب الصرفيّ تبعًا للتعديّ واللزوم؛ لأَنَّ الباب الباب الأَوَّل من الفعل المضاعف (بتَّ): (فَعَلَ=يَفْعُلُ) يأتي متعديًا مطلقًا، أَمَّا الباب الثاني من الفعل نفسه (بَتَّ): (فَعَلَ=يَفْعِلُ) فلا يأتي منه متعديًا إِلَّا بعض الأَفعال شذوذًا من ضمنها جذر الفعل (ب/ت/ت)، وفي ذلك قال الرعيني (ت779ه):"((ويقال منه: بت وأبت، حكاه الفراء. والكسر في مضارع (بت) شاذ؛ لأن باب المضاعف إذا كان متعديا جاء المضارع منه بالضم))"[4]، وإذا أَدركنا أَنَّ للفرَّاء

(1) مقاييس اللغة:1/170-171 .

(2) الصحاح: 1/242 .

(3) تصحيفات المحدثين، أبو أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد بن إسماعيل العسكري (ت 382هـ)، تحقيق: محمود أحمد ميرة، المطبعة العربية الحديثة – القاهرة، ط1، 1402ه = 1982م: 1/200 .

(4) اقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر، أحمد بن يوسف بن مالك الرعيني الغرناطي ثم البيري، أبو جعفر الأندلسي (ت 779هـ)، تحقيق: عبد الله حامد النمري، كلية الشريعة جامعة أم القرى، الرياض، (د.ط)، 1402ه = 1982م/ 94 .

كتابًا مفقودًا بعنوان: (فعل وأفعل) فيكون لدينا اعتقاد قطعي وقناعة مطلقة بسعة اطِّلاعه ومعرفته الكبيرة بهذا الميدان، وقد بان ذلك جليًا في أكثر من موضع في كتابه: (معاني القرآن)[1].

البناء الثاني

(ضرَعَ ، يَضْرَعُ = تَضْرَّعَ ، يُتَضَرّعُ) = (فَعَلَ, يَفْعَلُ/ تَفعَّلَ, يُتَفَعَّلُ)

صيغة (فَعَلَ = يَفْعَلُ / تَفَعَّلَ) من صيغ الأَفعال الثلاثيَّة المزيدة في العربية بحرفين، بزيادة تاء في أَوَّله وتضعيف عين فعله، وقد ورد البناء: (ضرَعَ ، يَضْرَعُ = تَضْرَّعَ ، يَتَضَرّعُ)، وصيغته: (فَعَلَ, يَفْعَلُ/ تَفعَّلَ, يتفَعَّلُ) من اختيارات الجوهريّ في صحاحه مستشهدًا برأي الفرَّاء الصرفيّ؛ لبيان أنَّ تقارب الأَبنية الصرفيَّة يوازيه تقارب في المعنى؛ إذ قال:"((وضَرَعَ الرجلُ ضَراعةً، أي خضع وذلَّ، وأضْرعَهُ غيره ... وتَضَرَع إلى الله، أي ابتهل، قال الفرَّاء: جاءَ فلان يتَضَرَّعُ ويَتَعَرَّضُ بمعنًى، إذا جاء يطلب إليك حاجةً، وتضْريعُ الشمس: دُنُوُّها للمغيب))"[2].

وجذر البناء (يَتَضرَّعُ) المزيد بحرفين (ض/ر/ع) وهو في اللغة"((أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى لِينٍ فِي الشَّيْءِ، مِنْ ذَلِكَ ضَرَعَ الرَّجُلُ ضَرَاعَةً، إِذَا ذَلَّ، وَرَجُلٌ ضَرَعٌ، ضَعِيفٌ))"[3].

وقد أَطلق ابن جنِّي على هذه الظاهرة بـ(**بتصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني**) قال فيها:"((هذا غور من العربية لا ينتصف منه ولا يكاد يحاط به، وأَكثر كلام العرب عليه وإن كان غفلًا مسهوًّا عنه, وهو على أَضرب: منها اقتراب الأَصلين الثلاثيين؛ كضياط وضَيْطار ... ومنها اقتراب الأصلين ثلاثيًّا أحدهما ورباعيًّا صاحبه, أو رباعيًّا أحدهما وخماسيًّا صاحبه؛ كدمث ودمثر ... ومنها التقديم والتأخير على ما قلنا في الباب الذي قبل هذا في تقليب الأُصول نحو: "ك ل م " و"ك م ل " و"م ك ل " ونحو ذلك))[4].

ونلحظ أَنَّ اختيار الجوهريّ لرأي الفرَّاء الصرفيّ مبنيٌّ على أَنَّ تقارب البناءين في الصيغة والحروف مؤدَّاه إلى تقارب في المعنى .

البناء الثالث

(عَكَلَ = يَعْكُلُ /أَعْكَلَ= يُعْكِلُ/اعْتَكَلَ = يُعْتَكِلُ)=(فَعَلَ = يُفْعُلُ /أَفْعَلَ= يُفْعِلُ/ افْتَعَلَ= يُفْتَعِلُ)

صيغة (افْتَعَلَ= يُفْتَعِلُ) من صيغ الأَفعال الثلاثيَّة المزيدة في العربية بحرفين، بزيادة همزة وصل في أَوَّله وتاء بين فائه وعينه، وقد ورد البناء: (عَكَلَ = يَعْكُلُ /أَعْكَلَ= يُعْكِلُ/اعْتَكَلَ = يُعْتَكِلُ)، وصيغته: (فَعَلَ = يُفْعُلُ /أَفْعَلَ= يُفْعِلُ/ افْتَعَلَ= يُفْتَعِلُ) والأَبنية من اختيارات الجوهريّ في صحاحه مستشهدًا بآراء الفرَّاء الصرفيّة قوله:"(([عَكَلَ] عَكَلْتُ المتاع أَعكُلُهُ بالضم، إذا نضَّدت بعضَه على بعض، وعَكَلَهُ: حبسَهُ ... قال الفرَّاء: أَعْكَلَ على الخبرِ واعْتَكَلَ، أَي: أَشْكَلَ، مثل: أَحْكَلَ، واحْتَكَلَ، واعْتَكَلَ الثورانِ: تناطحا، وعَكَلَ برأيهِ، أَي: حَدَسَ بِهِ))"[5].

وقد وظَّف الجوهريّ اختياره آراء الفرَّاء؛ لبيان التناوب الحاصل بين الصيغ الصرفيَّة، فـ(**فَعَلَ**) بمعنى: (**أَفْعَلَ**)، و(**أَفْعَلَ**) بمعنى: (**افْتَعَلَ**) هذا من جهة، ومن جهة أُخرى؛ لبيان أَنَّ تقارب الجذور في حروفها مؤدَّاه تقارب في المعنى من باب: (**تصاقب الألفاظ لتصاقب المعانيّ**) بين الجذرين: (**ع/ك/ل**) و(**ح/ك/ل**) اللذين معناهما: (أَشكل) في العربية.

ويطَّرد التناوب في الصيغ الصرفيَّة فـ"((يجيء أَفْعَلَ بمعنى: فَعَلَ كثيرًا في اللغة، والأَصل اختلاف معنييهما، وقد أُلِفت كتب كثيرة تحمل هذا الاسم فَعَلْتُ وأَفْعَلْتُ، أَو فَعَلَ وأَفْعَلَ والكتب التي تناولت هاتين الصيغتين من الفعل الواحد حين تتفقان في المعنى أَو تختلفان أو لا يرد للعرب إلَّا إحداهما))"[6].

أَمَّا الجذر (**ع/ك/ل**) فـ"((أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى جَمْعِ وَضَمِّ ... عَكَلْتُ الْمَتَاعَ بَعْضَهُ عَلَى بَعْضٍ، إِذَا نَضَدْتُهُ))"[7]، ويتناوب البناءان (أَعْكَلَ) و(اعْتَكَلَ) بالمعنى فيأتيان بمعنى واحد: (أَشكَل) و(التبس)[8]، ولم أَجد من الصرفيِّين من يناوب بين صيغتي (أَفْعَلَ) و(افْتَعَلَ) ممَّن يعتد بعربيتهم إلَّا ما نقله الفرَّاء عمَّا سمعه عن العرب.

---

(1) ينظر: معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء (ت 207 ه)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتيّ, ومحمد علي النجار, والدكتور عبد الفتَّاح إسماعيل الشلبيّ، الدار المصرية للتأليف والترجمة- القاهرة, ط1, (د. ت): 18/1 .

(2) الصحاح: 1249/3 .

(3) مقاييس اللغة: 3 /395 .

(4) الخصائص، ابن جنّيّ، تحقيق: محمد علي النجَّار، عالم الكتب – بيروت، (د. ط)، (د. ت): 147/2- 148 .

(5) الصحاح: 1773/5 .

(6) صيغة أفعل بين النحويين واللغويين واستعمالاتها في العربية، مصطفى أحمد النماي، بحث منشور في مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد: (53)/ 237 .

(7) مقاييس اللغة: 100/4 .

(8) ينظر: معجم متن اللغة، أحمد رضا، دار مكتبة الحياة – بيروت، ط1، 1377ه = 1957: 177/4 .

البناء الرابع

(قَحَطَ وقَحِطَ= يَقْحَطُ / أَقْحَطَ= يُقْحِطُ)= (فَعَلَ، فَعِلَ= يَفْعَلُ / أَفْعَلَ = يُفْعَلُ= يُفْعِلُ)

صيغة (فَعَلَ، فَعِلَ= يَفْعَلُ / أَفْعَلَ = يُفْعِلُ) من صيغ الأَفعال الثلاثيَّة المزيدة في العربية، وقد وردت هذه الصيغة والبناء: (قَحَطَ وقَحِطَ = يَقْحَطُ / أَقْحَطَ= يُقْحِطُ) من اختيارات الجوهريّ في صحاحه مستشهدًا برأي الفرَّاء الصرفيّ؛ لبيان تعدد وجوه الصيغة بقوله:"((القَحْطُ: الجدبُ، وقَحَطَ المطر يَقْحَطُ قُحوطًا، إذا احتبس، وقد حكى الفرَّاء: قَحِطَ المطرُ بالكسر يَقْحَطُ، وأَقْحَطَ القومُ، أَي: أَصابهم القَحْطُ، وقُحِطوا أَيضًا على ما لم يسم فاعله))"[1].

أَمَّا الجذر (ق/ح/ط) لغةً فله:"((أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى احْتِبَاسِ الْخَيْرِ، ثُمَّ يُسْتَعَارُ، فَالْقَحْطُ: احْتِبَاسُ الْمَطَرِ; أَقْحَطَ النَّاسُ، إِذَا وَقَعُوا فِي الْقَحْطِ. وَأَقْحَطَ الرَّجُلُ، إِذَا خَالَطَ أَهْلَهُ وَلَمْ يُنْزِلْ))"[2].

وفصَّل السبتي (ت544ه) في أَصل الباب الصرفي للبناء (قَحَطَ، قَحِطَ= يَقْحَطُ/ أَقْحَطَ = يُقْحِطُ)، بقوله:"((وقَحَطت السَّمَاء، وقَحِطت بِفَتْح الْقَاف وَفتح الْحَاء وَكسرهَا، وقُحطت بِضَم الْقَاف أَيْضًا، وَقَالَ أَبُو علي قحَط الْمَطَر بِالْفَتْح، وقحِط النَّاس بِالْكَسْرِ، وأَقحَطَ الرجلُ إِذا جَامع فَلم ينزل، وَقد رَوَاهُ بَعضهم أُقحطتُ بِالضَّمِّ وقَحطتُ بِفَتْح الْقَاف وَضمّهَا، وَالَّذِي حكى أَصْحَاب الْأَفْعَال وَغَيرهم مَا ذَكرْنَاهُ لكنه على قِيَاس الْمَطَر صَحِيح))"[3]، وإلى ذلك أشار ابن منظور(ت711ه) بقوله:"((وقَالَ بَعْضُهُمْ (قَحَط الْمَطَرُ)، بِالْفَتْحِ، (وقَحِط (وقَحِط الْمَكَانُ)، بِالْكَسْرِ، هُوَ الصَّوَابُ))"[4] .

واختيار الجوهريّ لرأي الفرَّاء الصرفيّ نابع من دقة توجيه وإدراك صرفيّ تام بضرورة توظيف رأي الفرَّاء في هذا الموضع؛ لبيان تعدد الأَبواب الصرفيَّة في البناء الواحد، ولاسيَّما إذا منح دلالة مختلفة، فضلًا عن بيان نباهة الجوهريّ في ذيل حديثه عن هذا البناء بقوله: "((وأَقْحَطَ القومُ، أَي: أَصابهم القَحْطُ، وقُحِطوا أَيضًا على ما لم يسم فاعله))"[5]؛ إذ نبَّه الجوهريّ أَنَّ بناء الفعل (أَقحط) المزيد بهمزة في أَوَّله والمجيء بمضارعه من الباب الثالث سيُوقع البناء باللبس والتداخل مع بناء الفعل للمجهول؛ إذ بناء الفعل للمعلوم منه سيكون: (أَقْحَطَ = يُقْحَطُ)، وبناء الفعل للمجهول منه: (أُقْحِطَ = يُقْحَطُ)، فنلحظ تطابق الفعل المضارع منه في البناء للمعلوم والمجهول؛ لذا عرَّج بالذكر إلى ما لم يسم فاعله قاصدًا به المبني للمجهول تذكيرًا باللبس الحاصل؛ لذا يصار إلى كسر عين الفعل في المضارع تجنبًا من اللبس الحاصل معه في بناء الفعل للمجهول؛ ليكون : (أُقْحِطَ = يُقْحِطُ) بكسر عين الفعل والقياس فتحها؛ لأَنَّه من الباب الثالث[6].

البناء الخامس

(قَصَا- يَقْصُو= فَعَل- يَفْعُلُ/ قَصَّيْتُ- قَصَّصتُ = فَعَّلْتُ)

صيغة (فَعَلَ = يَفْعُلُ / فَعَّلَ) من صيغ الأَفعال الثلاثيَّة المزيدة في العربية، بتضعيف عين فعله، وهو من المزيد بحرف، وقد وردت هذه الصيغة والبناء: (قَصَا- يقصو= فَعَل- يَفْعُلُ/ قَصَّيْتُ- قَصَّصتُ = فَعَّلْتُ) من اختيارات الجوهريّ في صحاحه مستشهدًا برأي الفرَّاء الصرفيّ؛ لبيان مجيء هذه الصيغة بالتضعيف، دلالة على التكثير، ولهذه الصيغة (فَعَّلَ) دلالتها ومضمونها الخاص في الصرف العربي؛ إذ تكمن خصوصيتها في بقاء التضعيف حال إسنادها إلى الضمير؛ لمخالفة الأَصل بإبقاء التضعيف، وزيادة ياء عند الإسناد إلى الضمائر[7]؛ إذ قال الجوهريّ:"((قصا- قَصا المكان يَقْصو قُصُوًّا: بَعُدَ فهو قَصِيٌّ وأرضٌ قاصِيةٌ وقصية، وقصوتُ عن القوم: تباعدتُ، والقَصا، البعد والناحية... وحكى الفرَّاء عن القناني: قَصَّيْتُ أَظفاري بالتشديد، بمعنى: قَصَّصْتُ))"[8].

وبالنظر إلى لفظتي (قَصَّيتُ)، و(قَصَّصتُ) نجد جليًا اختلاف الجذر في صياغة هذين البناءين فيرصد ابن جنّي هذه الظاهرة ويطلق عليها قلب لفظ إلى لفظ بالصنعة؛ إذ قال:"((وكذلك لو بنيت من "أول" مثال "فَعْل" لوجب أن تقول: "أَوْل" , فتصيرك الصنعة من لفظ "وول" إلى لفظ "أول"، ومن ذلك قول العرب: "تسرَّيت" من لفظ (س/ر/ر)، ومثله قَصَّيْتُ أَظفاري هو من لفظ (ق/ص/ص)، وقد آل بالصنعة إلى لفظ (ق/ص/ي)))"[9].

---

(1) الصحاح: 1151/3 .
(2) مقاييس اللغة: 60/5 .
(3) مشارق الأَنوار على صحاح الآثار، عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، أبو الفضل (ت544هـ)، المكتبة العتيقة ودار التراث- بيروت، (د.ط)، (د.ت):2/ 172.
(4) ينظر: لسان العرب، أَبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الشهير بـ(ابن منظور المصري)، (ت 711 هـ)، دار صادر - بيروت, ط1، (د . ت): 374/7 .
(5) الصحاح: 1151/3 .
(6) ينظر: الأَفعال: 62/2، واتحاف الفاضل بالفعل المبني لغير الفاعل، محمد علي بن علان الصديقيّ، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1420ه = 2001م /90 .
(7) ينظر: سر صناعة الاعراب، ابن جنّيّ، تحقيق : الدكتور حسن هنداويّ ، دار القلم – دمشق، ط1، 1405ه = 1985م: 384/2 .
(8) الصحاح: 6/ 2462 .
(9) الخصائص: 2/ 92 .

فيما نجد العكبريّ (ت 616ه) قد علل هذا الخلط بقوله:"((وقد أبدلت الباء ياء إذا تكررت نحو لبب تقول لبيت فالياء بدل الباء الثالثة وإنما فعلوا ذلك كراهية لاجتماع الأمثال ... فأما قصيت أظفاري ففيه وجهان: أحدهما: الياء بدل من الصاد على ما ذكرنا، والثاني أصلها واو والمعنى تتبعت أقصاها، وهذا كما تقول: تقَصَّيْتُ الكلام: إذا استقصيتُ أقسامَهُ))"[1].

ويبرز لنا بوضوح علَّة اختيار الجوهريّ رأي الفرَّاء والاستشهاد به في هذا الموضع؛ إذ تُعدُّ ظاهرة الإبدال ظاهرة صرفيَّة مطَّردة الحدوث في البِنى الصرفيَّة، فضلًا عن أنَّ هذا الإبدال يدخل في المخالفة الصوتية لضرب من التخفيف في النطق، وفي ذلك قال الرضيُّ (ت686ه):"((قوله: "كثير في نحو: أمليت وَقَصَّيْت"، يعني بنحوه ثلاثيًا مزيدًا فيه يجتمع فيه مثلان، ولا يمكن الإدغام لسكون الثاني، نحو: أَمْلَلْتُ، أو ثلاثة أمثال أوَّلها مدغم في الثاني، فلا يمكن الإدغام في الثالث، نحو: قَصَّيْتُ وَتَقَضِّيَ البازيُّ، فيكره اجتماع الأمثال، ولا طريق لهم إلى الإدغام فيستريحون إلى قلب الثاني ياء لزيادة الاستثقال))"[2].

البناء السادس

(لَيَتَ = يَلِيْتُ/ أَلْيَتَ= يُلِيْتُ)= (فَعَلَ = يَفْعِلُ/ أَفْعَلَ= يُفْعِلُ)

صيغة (**فَعَلَ = يُفْعِلُ**) من صيغ الأفعال الثلاثيَّة المزيدة في الصرف العربيّ، والزيادة حاصلة على صيغة الفعل الثلاثيّ المُجرَّد بزيادة همزة سابقة في أوَّلها، وهي من الباب الثاني: (فَعَلَ = يَفْعِلُ)، وجاء البناء (**يُلِيْتُ**) مشتقًا من الفعل المزيد (**أَلْيَتَ**/أَلاَتَ) وهو مِمَّا اختاره الجوهريُّ في صحاحه من آراء الفرَّاء الصرفيَّة، قوله: "((ولاتَهُ عن وجهه يَلُوتُهُ ويَلِيْتُهُ، أي: حبَسَه عن وجهه وصرفه ... وكذلك أَلاَتَهُ عن وجهِهِ، فَعَلَ وأفْعَلَ بمعنًى، ويُقال أيضًا: ما ألاتَهُ من عملِهِ شيئًا، أي: ما نقَصَهُ، مثل ألَتَهُ، قاله الفراء، وأنشد:

ويأكلنَ ما أعنى الوَلِيُّ فلم يُلِتْ كأنّ بحافات النهاء المزارعا))"[3]

والحقيقة النصّ الذي أورده الجوهريّ في صحاحه يضمُّ جذرين متقاربين الأوَّل: (**ل/ي/ت**) الَّذي وضَّح دلالة جذره ابن فارس بقوله: "((اللام والياء والتاء كلمتان لا تنقاسان: إحداهما: اللِّيتُ: صفحة العنق، وهما ليتان، والأُخرى اللَّيْتُ، وهو النقص، يقال: لاتَهُ يليتُهُ: نقصَهُ، قال الله تعالى:"**آ ير يزيم ين يى يي**"[4]، واللَّيْتُ: الصرفُ، يُقالُ: لاتَهُ يُلِيْتُهُ))"[5]، أَمَّا الجذر الآخر الوارد في النصّ فهو فهو (أَلَتَ) الدال في أَصل اللغة على "((الهمزة واللام والتاء كلمة واحدة، تدل على النقصان، يقال: أَلَتَهُ يَأْلِتُهُ، أَي: نَقَصَهُ، قال الله تعالى: {لا يَأْلِتْكُم من أعمالكم شيئًا} ، أَي: لا يَنْقُصُكُم))"[6] .

والظاهر من عبارة الجوهريّ أَنَّه اختار رأي الفرَّاء؛ للاستدلال على تداخل الجذرين في معنًى واحد، أَو تعدد اللغات كما يراها الجوهريّ في موضع آخر في صحاحه يقول: "((ألته حَقَّهُ يَأْلِتُهُ أَلْتاً، أي نَقَصَهُ، وأَلَتَهُ أيضاً: حبَسَهُ عن وجهه وصرفه، مثل لاته يليته، وهما لغتان حكاهما اليزيدي عن أَبي عمرو بن العلاء))"[7]، وإليه أَشار ابن السكِّيت بقوله: "((وفي القرآن:"**آ ير يزيم ين يى يي**"، أي لا يَنْقُصُكم, قُرئ: {يألِتْكُمْ}[8] من أَلَتَ يَأْلِتُ, تقديرها أَبَق يَأْبِقُ, وقوم يقولون في هذا المعنى: يَلِيتُه))"[9].

ويرى ابن قتيبة أَنَّ (لَأْتَ= يَلِيْتُ/أَلَتَ= يَأْلِتُ) من باب تعدد اللغات؛ إذ قال: "((وَقَوله: وتؤلتوا أَعمالكُم أَي: تنقصوها يُرِيد: انه كَانَت لَهُم مَعَ رَسُول الله صلى الله عَلَيْهِ وَسلم أَعمال فِي الْجِهَاد فَإِذا هم تركوها وَاخْتلفُوا فِيهَا نقصوها. وَفِيه لُغَتَانِ: لاتَهُ يليتُهُ ليتًا؛ إِذا نَقصه، وبهذه اللُّغَة قَول الله جلّ وَعز:"**آ ير يزيم ين يى يي**" ... واللغة الأُخرى: أَلَت يَألَتُ، وبهذه اللُّغَة قَول الله جلّ وَعز:"**آ في قى قي كا كل كم كى**"[10]))"[11].

وبالعودة لمعاني القرآن للفرّاء نجد القول الفصل عن علَّة اختيار الجوهريّ لرأي الفرَّاء الصرفيّ لقوله: "((لا يَلِتْكُمْ: لا ينقصُكم، ولا يظلمُكم من أَعمالكم شيئًا، وهي من: لَاتَ يَلِيْتُ، والقُرَّاء مجمعون عليها))"[12]، فالفرَّاء يختار الجذر (لات يليت) وقراءته القرآنيَّة وهو إجماع القرَّاء، وكره القراءة بالجذر (ألتَ يألت) وعلَّل اختياره بقوله: "((وَقَدْ قَرَأَ بعضُهم: {لا يَأْلِتْكم}، ولستُ أَشتهيها؛ لأَنَّها بغير ألف

---

(1) اللباب في علل البناء والإعراب، أَبو البقاء العكبري (ت 616ه)، تحقيق: الدكتور غازي مختار طليمات, دار الفكر المعاصر- بيروت, ودار الفكر- دمشق, ط1, 1416 هـ = 1995 م: 2/ 313- 314 .

(2) شرح شافية ابن الحاجب: 3/ 210 .

(3) الصِّحَاح: 2/632 - 633 .

(4) الآية: 14 ، من سورة الحجرات .

(5) مقاييس اللغة: 5/223 .

(6) المصدر نفسه: 1/130 .

(7) الصِّحاح: 1/241 .

(8) قراءة قرآنية متواترة قرأ بها أَبو عمرو ويعقوب والأَعرج واليزيديّ والحسن والدوريّ، ينظر: الحجَّة في القراءات السبع، الحسين بن أحمد بن خالويه (ت370ه)، أبو عبد الله، المحقق: د. عبد العال سالم مكرم، الأستاذ المساعد بكلية الآداب - جامعة الكويت، دار الشروق – بيروت، ط4، 1401ه= 1981م/330، معجم القراءات القرآنية، الدكتور أحمد مختار عمر، والدكتور عبد العال سالم مكرم، مطبوعات جامعة الكويت، ط2, 1498 ه = 1988 م: 6/226.

(9) إصلاح المنطق/ 106 .

(10) الآية: 21، من سورة الطور.

(11) غريب الحديث، : أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت276هـ)، تحقيق: عبد الله الجبوري، مطبعة العاني – بغداد، 1397ه = 1977م: 2/ 177 .

(12) معاني القرآن: 3/ 74 .

كتبت في المصاحف، وليس هذا بموضع يجوز فيه سقوط الهمز أَلا ترى قوله: (يأتون)، و(يأمرون)، و(يأكلون) لم تلقَ الأَلف فِي شيء مِنْهُ؛ لأَنَّها ساكنة، وإِنَّما تلقى الهمزة إِذَا سكن ما قبلها، فإذا سُكِّنت هِيَ تعني الهمزة ثبتت فلم تسقط، وإِنَّما اجترأ عَلَى قراءتها «يألتكم» أَنَّهُ وجد «وَما أَلَتْناهُمْ مِنْ عَمَلِهِمْ مِنْ شَيْءٍ» في موضع، فأخذ ذا من ذَلِكَ فالقرآن يأتي باللغتين المختلفتين أَلا ترى قوله: (تملى عليه)، وهو في موضع آخر: «فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ»، ولم تحمل إِحداهما عَلَى الأُخرى فتتفقا، ولَاتَ يَلِيْتُ، وأَلَتَ يَأْلِتُ لغتان))"[1].

وبإنعام النظر في اختيار الجوهريّ لرأي الفرَّاء تظهر براعته العاليَّة في توظيف الاختيار، وقدرته في توجيهه، وتبرز سعة اطِّلاعه، واستقرائه لمؤلفات الفرَّاء بشكل خاص والكوفيين بشكل عام .

البناء السابع

(مَيَط، هَيَطَ = يَمِيْطُ، يَهِيْطُ/فَعَلَ، فَعَلَ = يَفْعِلُ، يَفْعِلُ/ تَمَايَطَ، تَهَايَطَ = يَتَمَايَطُ، يَتَهَايَطُ/تَفَاعَلَ، تَفَاعَلَ = يَتَفَاعَلُ، يَتَفَاعَلُ)

البناءان: (تَمَايَطَ، تَهَايَطَ = تَفَاعَلَ، تَفَاعَلَ) ومضارعهما: (يَتَمَايَطُ، يَتَهَايَطُ = يَتَفَاعَلُ، يَتَفَاعَلُ) من صيغ الأَفعال الثلاثيَّة المُزيدة بحرفين التاء والألف، مجردهما (مَيَط، هَيَطَ = فَعَلَ، فَعَلَ) ومضارعهما: (يَمِيْطُ، يَهِيْطُ = يَفْعِلُ، يَفْعِلُ) من الباب الثاني (فتح كسر)، أَمَّا جذراهما فمختلفان، والناظر إليهما يعتقد لأَوَّل وهلة أَنَّهما من باب الإتباع والمزاوجة، لكنَّهما في الحقيقة لفظان متقاربان في المخرج النطقي، ومتضادان في المعنى وتجدهما لصيقين في المعاجم العربيَّة ذكرًا؛ لأَنَّهما متلازما الدلالة والمعنى؛ ولذا اختارهما الجوهريُّ من آراء الفرَّاء الصرفيَّة بقوله:((مَيَطَ، ماطَ في حكمِهِ يَمِيْطُ مَيْطًا، أَي: جارَ، وماطَ، أَي: بَعُدَ وذَهَب، والمَيْطُ والمِياطُ: الدفعُ والزَجرُ، يُقال: القومُ في هِياطٍ ومِياطٍ، قال الفرَّاءُ: تَمايَطَ القومُ، أَي: تباعدوا وفَسَد ما بينهم))"[2]، وقال الجوهريُّ أَيضًا في موضع آخر:"((هَيَطَ: آخر:"((هَيَطَ: الهِياطُ والمُهايَطَةُ: الصِّياحُ والجَلَبةُ، يُقالُ: وقعَ القومُ في هِياطٍ ومِياطٍ، قَالَ الفرَّاءُ: تهايَطَ القومُ، إذا اجتمعوا وأَصلحوا أَمرهم بينهم، وهو خلاف التمايطِ))"[3] .

فالبناءان (تَمَايَطُ، وتَهَايَطَ) لو أَنعمنا النظر فيهما لوجدنا أَنَّ الجوهريَّ قد اختارهما واستدل بهما؛ لكثرة تداخلهما، واحتماليَّة الوقوع في الغلط والخلط بينهما، وإرادة التفريق بينهما، وبالعودة إلى المقاييس فقد فسَّر تفسيرًا لغويًا دقيقًا البناءين: (تَمَايَطَ، وتَهَايَطَ) فالجذر اللغويّ لـ(تَمَايَطَ) مشتق من الجذر المُجرَّد (م/ي/ط)؛ لأَنَّه"((كَلِمَةٌ صَحِيحَةٌ تَدُلُّ عَلَى دَفْعٍ وَمُدَافَعَةٍ، وَمَاطَهُ عَنْهُ: دَفَعَهُ، وَمِطْتُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ، يُقَالُ أَمَاطَهُ إِمَاطَةً؛ وَلِذَلِكَ يُقَالُ: "هُمْ فِي هِيَاطٍ وَمِيَاطٍ"، الْهِيَاطُ: الصِّيَاحُ: وَالْمِيَاطُ: الدَّفْعُ، وَقَالَ الْفَرَّاءُ: تَمَايَطُوا: تَبَاعَدُوا وَفَسَدَ مَا بَيْنَهُمْ، تَمَايُطًا))"[4]، وقال في موضع آخر تفسيرًا لجذر (ه/ي/ط) "((هَيَطَ: الْهَاءُ وَالْيَاءُ وَالطَّاءُ كَلِمَتَانِ: إِحْدَاهُمَا [الْهِيَاطُ] :الصِّيَاحُ، وَالْأُخْرَى كَلِمَةٌ حَكَاهَا الْفَرَّاءُ: تَهَايَطَ الْقَوْمُ: اجْتَمَعُوا لِإِصْلَاحِ مَا بَيْنَهُمْ))"[5]، وجاء ابن منظور بتفصيل أَزال التداخل والوهم فيهما مستندًا الى معنى الصيغة الصرفيَّة (تَفَاعَلَ)[6] الدال على المشاركة الفاعلة بقوله:"((تَمايَطَ القومُ: تَباعَدُوا وَفَسَدَ مَا بَيْنَهُمْ، الْفَرَّاءُ: تَهايَطَ الْقَوْمُ تَهايُطاً إِذا اجْتَمَعُوا وأَصلحوا أَمرهم، وتَمايَطُوا تَمايُطاً إِذا تباعدُوا، وَقَوْلُهُمْ مَا زِلْنا بالهِياطِ والمِياطِ؛ قَالَ الْفَرَّاءُ: الهِياط أَشدّ السوْق فِي الوِرْد، والمِياطُ أَشد السَّوْقِ فِي الصدَرِ، وَمَعْنَى ذَلِكَ بالمَجيء والذِّهاب، اللِّحْيَانِيُّ: الهِياطُ الإِقْبالُ، والمِياطُ الإِدْبار؛ وَقَالَ غَيْرُهُ: الهِياطُ اجْتِمَاعُ النَّاسِ لِلصُّلْحِ، وَالْمِيَاطُ التَّفَرُّقُ عَنْ ذَلِكَ))[7].

إذن صيغة (تَفَاعَلَ) تكون لأَكثر من اثنين فصاعدًا؛ لذا أَثبت ابن الحاجب في شافيته قوله:"((وتفاعل لمشاركة أَمريْن فَصَاعِدًا فِي اصله صَرِيحًا نَحْو: تشاركَا، وَمن ثمَّ نقص مَفْعُولًا عَن فَاعل، وليدل على أَن الْفَاعِل أَظهر أَن أَصله حَاصِل لَهُ وَهُوَ مُنْتَفٍ، نَحْو: تجاهل وتغافل، وَبِمَعْنى: فَعَل، نَحْو توانَيْتُ، ومطاوع فَاعل، نَحْو: باعدتُهُ فتباعَدَ))"[8].

والملاحظ أَنَّ اختيارات الجوهريّ لآراء الفرَّاء الصرفيَّة تأتي بقصديَّة تامة، وتُوظَّف بطريقة دقيقة وبارعة؛ لحاجة يبتغيها في اختياراته، وفي هذا الموضع إشارة مائزة إلى ما ذهبنا إليه قولًا وفعلًا .

مسرد بأبنية الأفعال الثلاثيَّة المزيدة			
1.	**بَتَتَ = أَبْتَتَ**	**2.**	**جَيَأَ = أَجَأَ**
3.	**حَزَكَ = أَحْزَكَ**	**4.**	**خَوَتَ = يَخْتَات**
5.	**رَمْعَلَ = ارْمَعَلَّ**	**6.**	**زَتَتَ = تَزَتَّتَتْ**

(1) 3/ 74 .
(2) الصحاح: 3/1162 .
(3) المصدر نفسه: 3/1169 .
(4) مقاييس اللغة: 5/289 .
(5) مقاييس اللغة:/ 6/ 24 .
(6) ينظر: الكتاب : 4/68 .
(7) لسان العرب: 7/ 409-410 .
(8) الشافية في علمي التصريف والخط، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (ت 646هـ)، تحقيق: د. صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب – القاهرة، 1410ه = 1991م/ 20 .

.7	زَمَعَ = أَزْمَعَ	.8	سَعَعَ = سَعْسَعَ
.9	سَوَسَ = سوَّسَ	.10	سَيَأَ = تَسْيَأَ
.11	ضَرَعَ = تَضَرَّعَ	.12	ضَنَنَ = أَضِنَّ
.13	ضَيَلَ = أَضْيَلَ	.14	عَصَفَ = أَعْصَفَ
.15	عَكَلَ = اعْتَكَلَ	.16	قَحَطَ = أَقْحَطَ
.17	قَصَصَ = أَقصَّ	.18	قَصَوَ – قَصَّيتُ
.19	لَقَحَ = تَلَقَّحَ	.20	لَيَتَ = أَلَاتَ
.21	مَيَطَ = تَمَايَطَ	.22	نَبَتَ = أَنْبَتَ
.23	نَصَعَ = أَنْصَعَ	.24	هَيَطَ = تَهَايَطَ
.25	وَطَشَ = وَطْشَ	.26	//////////////////////

خاتمة البحث ونتائجه:

خرج البحث بجملة من النتائج التي طرحتها تساؤلات البحث الكثيرة الواردة في اختيارات الجوهريّ لآراء الفرَّاء الصرفيَّة، وكان أَبرزها:

1- لم تكن اختيارات الجوهريّ لآراء الفرَّاء الصرفيَّة اعتباطية آتية عفو الخاطر، بل وظَّفها الجوهريّ بدراية كاملة، وكان يسوقها على وفق منهج وضعه في توجيه القضايا الصرفيَّة على طول جذور معجمه .
2- وردت الأَبنية الصرفيَّة لاختيارات الجوهريّ من آراء الفرَّاء الصرفيَّة في الأَفعال الثلاثيَّة مجموعة بمجرَّدها ومزيدها في (41) بناءً صرفيًا .
3- كانت الأَبنية الصرفيَّة المُجرَّدة ورباعيّها في (16) بناءً، وقع الثلاثيّ المُجرَّد منها في (13) بناء ، والرباعيّ المُجرَّد في (3) أَبنية.
4- وردت الأَبنية الصرفيَّة لاختيارات الجوهريّ من آراء الفرَّاء الصرفيَّة في الأَفعال الثلاثيَّة المزيدة في (25) بناءً .
5- لم ترد أَبنية صرفيَّة رباعيَّة مزيدة من اختيارات الجوهريّ لآراء الفرَّاء الصرفيَّة؛ لقلَّة ورودها في العربية عمومًا فلا خلاف يستدعي الخوض فيها بين علماء الصرف.
6- تُوسم الآراء الصرفيَّة الَّتي اختارها الجوهريّ للفرَّاء بالمخالفة في أَكثر مواضعها، أَو الإتيان بالغريب الشاذّ، أَو موافقًا لمدرسة البصرة خلافًا لأَصحابه الكوفيين .
7- كشفت الآراء الصرفيَّة الَّتي ساقها الجوهريّ للفرَّاء صحَّة نسبة المؤلَّفات الصرفيَّة المفقودة الَّتي نسبها له أَهل التراجم والسِير؛ فلم تكن هذه الآراء قد نقلت عنه سماعًا فحسب بل نُقلت من مصادر مكتوبة في قراطيس فُقدت كما فُقِد كثير من مؤلَّفات مدرسة الكوفة .
8- كان الجوهريّ في جلُّ مواطن اختياراته يؤخِّر رأي الفرَّاء إذا كان ثمة خلاف أَو شذوذ؛ ليكون رأي الفرَّاء هو الحاسم في توجيه المسألة؛ وكأنَّ الجوهريّ بذلك قد سلَّم لمذهب الفرَّاء أَو يميل إليه كل الميل؛ لأَنَّ الجوهريّ بطبيعته لا يُطلق أَحكامًا قطعيَّة بل تستشف ذلك في سرده الصرفيّ ومنهج النظام الداخلي لمعجمه .
9- كانت لغات العرب والقراءات القرآنيَّة والأَمثال والشعر من أَبرز المصادر الَّتي اعتمد عليها الفرَّاء في طرحه لآرائه، ووظَّفها الجوهريّ في معجمه؛ خدمةً لقضاياه الصرفيَّة الَّتي كان يروم تقويتها وتعضيدها.
10- غرابة الآراء الَّتي ساقها الجوهريّ للفرَّاء واستعملها في معجمه دليل على أَلمعيَّة الفرَّاء وتميُّزه، ولاسيَّما أَنَّ عبارته الصرفيَّة مختزلة ودقيقة ومعبِّرة بدقة عن مرادها الصرفيّ.

-Sources and references:

1. Ithaf al-Fadil in the passive verb, Muhammad Ali bin Allan al-Siddiqi, edited by: Ibrahim Shams al-Din, Dar al-Kutub al-Ilmiyya - Beirut, 1st edition, 1420 AH = 2001 AD.
2. Islah al-Logic, Abu Yusuf Yaqoub bin Ishaq bin al-Sakit al-Duruqi al-Ahwazi, known as (Ibn al-Sakit) (d. 244 AH), explained and verified by: Ahmed Muhammad Shaker, Abdul Salam Haroun, Dar al-Maaref - Egypt, (d. i.), (d. d. d.(.
3. Principles of Grammar, Abu Bakr Muhammad bin Sahl bin Al-Siraj Al-Nahwi Al-Baghdadi (d. 316 AH), edited by: Dr. Abdul Hussein Al-Fatli, Al-Resala Foundation - Beirut, 3rd edition, 1408 AH = 1988 AD.

4. Actions, Abu Al-Qasim Ali bin Jaafar Al-Saadi, known as (Ibn Al-Qattaa) (d. 515 AH), World of Books - Beirut, 1st edition, 1403 AH = 1983 AD.
5. Picking the flowers and picking up the jewels, Ahmed bin Yusuf bin Malik Al-Ra'ini Al-Gharnati and then Al-Biri, Abu Jaafar Al-Andalusi (d. 779 AH), edited by: Abdullah Hamid Al-Nimri, College of Sharia, Umm Al-Qura University, Riyadh, (d.d.), 1402 AH = 1982 AD
6. The Bride's Crown from the Jewels of the Dictionary: Muhammad bin Muhammad bin Muhammad bin Abdul Razzaq Murtada Al-Husseini Al-Zubaidi (d. 1205 AH), edited by: Abdul Sattar Ahmed Farraj, Arab Heritage - Kuwait, 1st edition, 1385 AH = 1965 AD.
7. Correction and explanation of Al-Fasih, Abu Muhammad, Abdullah bin Jaafar bin Muhammad bin Durastawayh Ibn Al-Marzban (deceased: 347 AH), edited by: Muhammad Badawi Al-Makhtun, Supreme Council for Islamic Affairs - Cairo, (d.), 1419 AH = 1998 AD.
8. Corrections of the hadith scholars, Abu Ahmad Al-Hasan bin Abdullah bin Saeed bin Ismail Al-Askari (deceased: 382 AH), edited by: Mahmoud Ahmed Mira, Modern Arabic Press - Cairo, 1st edition, 1402 AH = 1982 AD.
9. Characteristics, Ibn Jinni, edited by: Muhammad Ali Al-Najjar, World of Books - Beirut, (ed. i.), (d. d.(.
10. Diwan Jarir, explained by Muhammad bin Habib, edited by: Noman Muhammad Amin Taha, Dar Al-Maaref, Cairo - Egypt, 3rd edition, (ed.(.
11. The Secret of the Bedouin Industry, Ibn Jinni, edited by: Dr. Hassan Hindawi, Dar Al-Qalam - Damascus, 1st edition, 1405 AH = 1985 AD.
12. Al-Shafiya fi the sciences of morphology and calligraphy, Othman bin Omar bin Abi Bakr bin Yunus, Abu Amr Jamal al-Din Ibn al-Hajib al-Kurdi al-Maliki (deceased: 646 AH) Verified by: Dr. Saleh Abdel Azim Al-Shaer, Library of Arts - Cairo, 1410 AH = 1991 AD.
13. Sharh al-Tasrif, Omar bin Thabit al-Sataini (d. 442 AH), edited by: Dr. Ibrahim bin Suleiman al-Baimi, Al-Rushd Library - Riyadh, 1st edition, 1419 AH = 1999 AD.
14. Explanation of al-Mufassal, by Muwaffaq al-Din Ya'ish ibn Ali ibn Ya'ish (d. 643 AH). It was presented and its footnotes and indexes were made by: Dr. Emil Badi Yaqoub, Dar al-Kutub al-Ilmiyya - Beirut, 1st edition, 1422 AH = 2001 AD.
15. Explanation of Shafiya Ibn al-Hajib, Hasan bin Muhammad bin Sharaf Shah al-Husseini al-Astarabadi, Rukn al-Din (deceased: 715 AH), edited by: Abd al-Maqsoud Muhammad Abd al-Maqsoud, Library of Religious Culture, Lebanon, 1st edition, 1425 AH = 2004 AD.
16. Explanation of Shafiya Ibn al-Hajib, Radhi al-Din Muhammad ibn al-Hasan al-Astarabadi al-Nahwi (d. 686 AH), by: Yusuf Hassan Omar, Qaryounis University Publications - Benghazi, 2nd edition, 1416 AH = 1996 AD.
17. Al-Sihah - Taj Al-Lughah and Sahih Arabic: Abu Nasr Ismail bin Hammad Al-Jawhari Al-Farabi (died around 400 AH), edited by: Ahmed Abdul Ghafour Attar (died 1411 AH = 1991 AD), Dar Al-Ilm Lil Al-Millain - Beirut, 4th edition, 1410 AH = 1990 AD.
18. The more effective formula among grammarians and linguists and its uses in Arabic, Mustafa Ahmed Al-Namai, research published in the Journal of the Islamic University of Medina, Issue: (53.(
19. Gharib al-Hadith, by: Abu Muhammad Abdullah bin Muslim bin Qutaybah al-Dinouri (deceased: 276 AH), edited by: Abdullah al-Jubouri, Al-Ani Press - Baghdad, 1397 AH = 1977 AD.
20. The book, Abu Bishr Amr bin Othman bin Qanbar, known as (Sibawayh) (d. 180 AH), edited and explained by: Abdul Salam Muhammad Haroun (d. 1410 AH = 1990 AD), Al-Khanji Library - Cairo, 3rd edition, 1408 AH = 1988 AD.

21. Al-Lubab fi Illāl al-Sā'lā wa al-Asrāb, Abu al-Baqā al-Akbarī (d. 616 AH), edited by: Dr. Ghazi Mukhtar Tulaimat, Dar al-Fikr al-Muṣarīm, Beirut, and Dar al-Fikr, Damascus, 1st edition, 1416 AH = 1995 AD.
22. Lisan al-Arab, Abu al-Fadl Jamal al-Din Muhammad ibn Makram, known as (Ibn Manzur al-Masri), (d. 711 AH), Dar Sader - Beirut, 1st edition, (d.d.(.
23. The Arbitrator and the Greatest Ocean, Abu Al-Hasan Ali bin Ismail bin Sayyida Al-Mursi (d. 458 AH), edited by: Abdul Hamid Hindawi, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya - Beirut, 1st edition / 1421 AH = 2000 AD
24. Al-Mukhassus, Abu Al-Hasan Ali bin Ismail, the Andalusian grammarian and linguist known as (Ibn Sayyidah) (d. 458 AH), edited by: Khalil Ibrahim Jafal, Dar Ihya' al-Tarath al-Arabi - Beirut, 1st edition, 1417 AH = 1996 AD.
25. Mashariq Al-Anwar 'ala Sihah Al-Athar, Ayyad bin Musa bin Ayyad bin Amrun Al-Yahsbi Al-Sabti, Abu Al-Fadl (d. 544 AH), Al-Maktabah Al-Atiqa and Dar Al-Turath - Beirut, (D.D.), (D.D.(.
26. Al-Misbah Al-Munir fi Gharib Al-Sharh Al-Kabir by Al-Rafi'i: Ahmed bin Muhammad bin Ali Al-Fayoumi (d. 770 AH), Al-Maktabah Al-Ilmiyya - Beirut, (ed. i.), (ed. t.(.
27. Meanings of the Qur'an, Abu Zakaria Yahya bin Ziyad Al-Farra (d. 207 AH), edited by: Ahmed Youssef Al-Najati, Muhammad Ali Al-Najjar, and Dr. Abdel Fattah Ismail Al-Shalabi, Egyptian House for Authoring and Translation - Cairo, 1st edition, (ed. T.(.
28. The detailed dictionary of evidence of Arabic, Dr. Emil Badie Yaqoub, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya - Beirut, 1st edition, 1417 AH = 1996 AD.
29. Dictionary of the Text of the Language, Ahmed Reda, Al-Hayat Library Publishing House - Beirut, 1st edition, 1377 AH = 1957 AD.
30. Al-Mufadliyyat, Al-Mufaddaliyat bin Muhammad bin Ya'la bin Salem Al-Dhabi (died around 168 AH), edited by: Ahmed Muhammad Shaker and Abdul Salam Muhammad Haroun, Dar Al-Maaref - Cairo, 6th edition, (ed.(.
31. Language Standards, Ahmed bin Faris, edited by: Abdul Salam Muhammad Haroun, Dar Al-Fikr - Beirut, (ed.), 1399 AH = 1979 AD.
32. Al-Muqtadib, Abu Al-Abbas Muhammad bin Yazid Al-Mubarrad (d. 285 AH), edited by: Muhammad Abd al-Khaliq Adima (d. 1404 AH = 1984 AD), Committee for the Revival of Islamic Heritage - Cairo, (d. ed.), 1415 AH = 1994 AD.
33. Al-Mumti' Al-Kabir fi Al-Tasrif, Ibn Asfour Al-Ashbili (d. 669 AH), edited by: Dr. Fakhr Al-Din Qabbawa, Lebanon Publishers Library - Beirut, 1st edition, 1416 AH = 1996 AD.
34. Al-Mansif, Sharh Kitab al-Tasrif by Abu Uthman al-Mazni, Abu al-Fath Uthman ibn Jinni al-Mawsili (d. 392 AH), edited by: Ibrahim Mustafa and Abdullah Amin, Ministry of Public Education, Mustafa al-Babi al-Halabi and Sons Press - Egypt, 1st edition, 1373 AH = 1954 AD.
35. Anecdotes in Language, Abu Zaid Al-Ansari (d. 215 AH), edited by: Muhammad Abdul Qadir Ahmed, Dar Al-Shorouk - Beirut, 1st edition, 1401 AH = 1981 AD.